

نشرة التعليمات بشأن طلب الحصول على الدعم لتغطية نفقات المشورة القانونية إرشادات عامة

ما هو الغرض من الدعم؟

يتسنى للمواطنين والمواطنات من ذوي الدخل المحدود تلقي الدعم لكي يتمكنوا من الحصول على المشورة القانونية والتمثيل القانوني أيضًا إذا اقتضت الضرورة. ويمكن منح الدعم للحصول على المشورة في كافة المجالات القانونية. للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة المحاكم والمحامين وغيرهم من مقدمي المشورة القانونية.

من له الحق في الحصول على الدعم؟ وماهي الشروط التي يتعين توفرها لذلك؟

يحق لكل شخص الحصول على الدعم إذا كانت أوضاعه الشخصية والاقتصادية لا تسمح له بتسديد النفقات اللازمة لتلقي المشورة القانونية أو التمثيل القانوني. ينطبق ذلك عادة على الأشخاص الذين يحصلون على إعانات جارية لتغطية نفقات المعيشة بموجب المجلد الثاني عشر من قانون الشؤون الاجتماعية (المعونة الاجتماعية / Sozialhilfe). وقد تتوفر الشروط المطلوبة للحصول على الدعم أيضًا لدى أشخاص آخرين من ذوي الدخل المحدود. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع عند الحاجة إلى المحاكم الابتدائية ومقدمي المشورة القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، فلا يجوز أن تتوفر لكم إمكانيات أخرى للحصول على المشورة القانونية و/أو التمثيل القانوني مجانًا في الشأن المذكور من قبلكم (على سبيل المثال بصفتكم عضو في نقابة مهنية أو رابطة مستأجرين أو إن كنتم قد أبرمت عقد تأمين للنفقات القانونية). علاوة على ذلك، لا يجوز أن تكون قد تمت الموافقة على منحكم دعم لتغطية نفقات المشورة القانونية في الشأن ذاته أو أن تكون المحكمة قد رفضت منحكم إياه. وأما مسألة ما إذا كان الأمر يتعلق بالشأن ذاته، فيتعين حسمها في كل حالة على حدة إن اقتضت الضرورة ذلك.

وبما أن هذا الدعم يُمنح لغرض ممارسة الحقوق خارج إطار الدعاوى القضائية، فلا يجوز أن تكون هناك دعوى قضائية مرفوعة في نفس الشأن، بما في ذلك على سبيل المثال إجراءات تسوية المنازعات لدى إحدى هيئات التحكيم والتي لا بد أن تتم في بعض الولايات قبل رفع الدعوى أمام المحكمة (إجراءات التحكيم الإلزامية بموجب المادة ١٥ من القانون بشأن إنفاذ قانون الإجراءات المدنية). من يريد أن يوكل من ينوب عنه في دعوى قضائية بوسعه الحصول على دعم لتغطية نفقات الإجراءات القضائية أو نفقات الدعوى.

فضلاً عن ذلك، فلا يجوز أن يكون الانتفاع من الدعم للحصول على المشورة القانونية من باب التعمد. تنتفي صفة التعمد إذا كنتم لن تتخلوا عن طلب المشورة القانونية حتى لو توجب عليكم تحمل تكلفتها بأنفسكم.

يتطلب الحصول على الدعم تقديم طلب، ويمكن رفع هذا الطلب إما شفويًا أو خطيًا. في حالة الطلب الخطي، يتعين استخدام الاستمارة المرفقة. يتسنى لكم توجيه الطلب إلى المحكمة الابتدائية أو التوجه بالطلب مباشرة إلى من يقع اختياركم عليه من الجهات المقدمة للمشورة والمشار إليها أدناه. في تلك

الحالات لا بد من وصول الطلب إلى المحكمة الابتدائية خلال ٤ أسابيع من تاريخ بداية الاستشارة وإلا فإن طلب الحصول على الدعم سيتم رفضه.

وإن توفرت الشروط المطلوبة لمنحكم الدعم، فإن المحكمة الابتدائية ستقوم بإصدار وثيقة تثبت الأحقية في الحصول على الدعم لتغطية نفقات المشورة القانونية من قبل المستشار الذي وقع اختياركم عليه، ذلك إذا لم تتول المحكمة تقديم المشورة بنفسها. بوسعكم الاعتراض على القرار الصادر عن المحكمة الابتدائية إذا تم بموجبه رفض طلبكم، ويتم هذا عن طريق الطعن في القرار الإداري ("Erinnerung") والذي يتسنى لكم تقديمه دون أجل محدد. هذا يعني أنكم يمكنكم أن تشرحوا للمحكمة خطياً سبب عدم قبولكم لهذا القرار.

من هي الجهات المقدمة للدعم؟

من ناحية، فإن المستشارين (المحاميات والمحامين، وكذلك المستشارين القانونيين المرخص لهم من قبل النقابات، وفي المسائل الضريبية أيضاً المستشارين الضريبيين والمحاسبين القانونيين، وفي مسائل التقاعد فأيضاً استشاري شؤون التقاعد) يقدمون المشورة القانونية على سبيل الدعم. كما توفر مراكز الاستشارة القانونية والتي تم تأسيسها بموجب اتفاق مع الهيئات الإدارية للقضاء في الولايات أيضاً المشورة القانونية على سبيل الدعم. وهي جميعها ملزمة بتقديم الدعم باستثناء حالات خاصة.

كما تقدم المحكمة الابتدائية مباشرة المشورة القانونية على سبيل الدعم. فهي تمنحكم معلومات بشكل فوري إن كانت تلك ستفي بالأمر المطروح من قبلكم. كما أنها تشير أيضاً إلى إمكانيات الدعم الأخرى المتاحة لكم. وفيما عدا ذلك فهي تتلقى طلبكم للحصول على الدعم بغرض تغطية نفقات المشورة القانونية أو إقراركم بهذا الشأن وتصدر لكم عند اللزوم وثيقة إثبات الأحقية في الحصول على الدعم.

كم تكلفني المشورة القانونية التي أحصل عليها على سبيل الدعم؟

في حالة أن المشورة القانونية لم يتم تقديمها من جانب المحكمة الابتدائية بذاتها وإنما من جانب مستشار قانوني، فإنكم ملزمون بدفع ١٥ يورو للمستشار. بوسع المستشار أن يتنازل أيضاً عن هذا الأجر. وأما كافة النفقات الأخرى المترتبة على المشورة القانونية فتتحملها خزينة الولاية.

وقد تترتب عليكم رسوم إضافية إذا رفضت المحكمة الابتدائية طلبكم بشأن الحصول على الدعم لتغطية نفقات المشورة القانونية بعد أن كنتم قد تلقيتم المشورة القانونية بالفعل، أو إذا قامت المحكمة بإلغاء موافقتها الصادرة لكم بشأن طلب الدعم. في هذه الحالة يتوجب عليكم تحمل نفقات المشورة القانونية. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمحكمة الابتدائية والمستشارين القانونيين.

وقد تترتب عليكم أيضاً نفقات أخرى إذا حققت لكم المشورة القانونية الممنوحة على سبيل الدعم مكاسباً، إذ يمكن للمستشار القانوني عندئذ تقديم طلب يلتمس فيه إلغاء الدعم الممنوح لكم بغرض تغطية نفقات المشورة القانونية ومطالبكم بدفع الرسوم المتفق عليها مسبقاً لهذه الحالة. بيد أنه يجب على المستشار القانوني إحاطتكم علماً بذلك خطياً بشكل مسبق عند توكيلكم إياه.

ماهي الأمور التي يتعين مراعاتها عند تقديم الطلب؟

يرجى منكم قراءة الاستمارة بتمعن وتعبئتها بعناية ودقة. تجدون في الصفحات التالية ملاحظات من شأنها أن تسهل عليكم عملية الإجابة على الأسئلة. إن واجهتم صعوبات لدى تعبئة الاستمارة، فستقوم المحكمة الابتدائية أو المستشار القانوني المعني بكم بمساعدتكم في هذا الصدد.

في حالة أن الفراغات الموجودة في استمارة الطلب لم تسع لإجاباتكم، يمكنكم تدوين البيانات على ورقة منفصلة. ويرجى في تلك الحالة الإشارة إلى الورقة المنفصلة في الخانة المعنية.

بما أن الموارد المالية المستخدمة لتمويل الدعم بغرض تغطية نفقات المشورة القانونية يتحملها المواطنون عامة عن طريق الضرائب، فلا بد للمحكمة من أن تقوم بالنظر والبت في استحقاقكم لهذا الدعم من عدمه. هذه الاستمارة من شأنها تسهيل عملية النظر في الطلب. ولذلك، نهيب بكم تفهم ضرورة الكشف عن أوضاعكم الشخصية والمادية.

تنبيه هام:

يرجى منكم إرفاق نسخ عن كافة الإثباتات اللازمة (وخاصة ما يثبت دخلكم وأموالكم والأعباء المالية المترتبة عليكم). ستوفرون بذلك على أنفسكم عبء الإجابة على استفسارات لاحقة من شأنها أن تؤخر عملية الموافقة على منحكم الدعم. يرجى منكم الإجابة على الأسئلة بما يتطابق مع الحقيقة وبشكل مستوفي، وإلا فإن الموافقة الصادرة لكم بشأن الدعم قد تلغى مما يترتب عليه إلزامكم بسداد التكاليف المتكبدة.

كما أنه يمكن للمحكمة أن تطالبكم أيضاً بتقديم أية إثباتات ناقصة وإقرار بصحة البيانات المقدمة من قبلكم مشفوع بحلف اليمين. وإن تخلفتم عن تقديم الإثباتات المطلوبة، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى رفض طلبكم بشأن الحصول على الدعم لتغطية نفقات المشورة القانونية. في حالة الإدلاء ببيانات كاذبة أو ناقصة عن عمد، فأنتم تعرضون أنفسكم علاوة على ما سبق أيضاً لخطر الملاحقة القانونية.

إرشادات خاصة بتعبئة استمارة الطلب

(أ) يرجى الإفادة بما حدث وبالسبب وراء رغبتكم في تلقي المشورة. عليكم سرد الموضوع باختصار وذكر اسم وعنوان خصمكم إن وجد.

(ب) **تأمين النفقات القانونية:** إذا كنتم قد أبرتم تأمينًا لتغطية النفقات القانونية، فيرجى قبل تقديم طلب الحصول على الدعم الاتصال بشركة التأمين لاستيضاح ما إذا كانت سوف تتحمل النفقات القانونية. لا يمكن الموافقة على طلب الحصول على الدعم إلا بعد استيضاح هذا الشأن بصورة مسبقة (يرجى إرفاق خطاب شركة التأمين بشأن التأمين القانوني إذا وجد).

إمكانات أخرى للحصول على المشورة القانونية/ التمثيل القانوني: عادة ما توفر المنظمات مثل رابطة المستأجرين أو النقابة المهنية لأعضائها إمكانية الحصول مجانًا على المشورة والتمثيل القانوني. في تلك الحالة لا يكون لكم عادة الحق في تلقي الدعم من أجل الحصول على المشورة القانونية. إذا كانت تلك الإمكانية غير كافية في رأيكم، فيتعين عليكم تعليل ذلك على ورقة منفصلة.

موافقات سابقة على منح الدعم لتغطية نفقات المشورة القانونية: إذا كان قد سبق أن صدرت موافقة على منحكم الدعم لتغطية نفقات المشورة القانونية في الشأن ذاته، فسوف يتم رفض طلبكم. إذا كانت لديكم شكوك ما إذا كنتم قد حصلتم في وقت سابق على دعم لتغطية نفقات المشورة القانونية، أو إذا كانت تلك قد مُنحت في الشأن ذاته، فيتعين عليكم الإفادة على ورقة منفصلة بتاريخ الموافقة السابقة واسم وعنوان المستشار القانوني مع ذكر أسباب طلبكم الدعم مجددًا.

الإجراءات القضائية المُعلّقة: لا يمكن الموافقة على منح الدعم إذا كانت هناك دعوى قضائية مرفوعة حاليًا في الشأن ذاته أو سبق إقامة دعوى قضائية في الشأن ذاته، علمًا بأنه يجب عليكم تأكيد ذلك صراحة. إذا كانت لديكم شكوك بشأن دعوى قضائية تحت النظر حاليًا أو بشأن دعوى قد صدر حكم فيها، فيتعين عليكم الإفادة على ورقة منفصلة بالمحكمة المختصة وبرقم الملف الخاص بها مع شرح موجز لأسباب عدم تعلق الأمر بالشأن ذاته.

(ج) بالنسبة للدخل الإجمالي، يرجى منكم الإفادة بكافة مداخيلكم كأموال أو كقيم نقدية، ولا سيما

- الراتب أو الأجر (بما في ذلك علاوة نهاية العام وأجر العطلة) أو معونة البطالة أو الدخل من العمل الحر أو المعاش التقاعدي،
- الدخل من التأجير والدخل من رأس المال،
- نفقات الإعالة،
- معونة الأطفال، معونة السكن، دعم التعليم.

يقصد بالدخل الصافي المبلغ المتاح لكم بعد خصم كافة المصاريف اللازمة، لا سيما

- الضرائب المستحقة على الدخل،
- الاشتراكات الإلزامية في التأمينات الاجتماعية (تأمين المعاش التقاعدي والتأمين الصحي وتأمين الرعاية وتأمين البطالة)،

- اشتراكات في تأمينات إضافية مثل تأمين المعاش الخاص المدعم من الدولة "ريستر رينته" (يرجى إضافة الشرح على ورقة منفصلة)،
- النفقات المتعلقة بالدخل (المصاريف اللازمة لضمان القدرة على مزاولة المهنة والحفاظ على الدخل، ومنها على سبيل المثال ملابس العمل، اشتراكات النقابات المهنية، تكاليف التنقل إلى مكان العمل).

يعتد غالبًا بالشهر السابق لتقديم الطلب. أما في حالة تحصيل الدخل من العمل الحر وفي حالة وجود دخل غير منتظم، فيجب الإفادة هنا بقيمة الواحد من إثني عشر جزءًا (١٢/١) من الدخل السنوي المتوقع. يجب الإفادة بدخل الزوج/ة أو شريك/ة الحياة المسجل/ة لأنه قد يكون/ تكون تحت ظروف معينة مطالبًا/ مطالبة بتحمل التكاليف الناجمة عن الاستعانة بمستشار قانوني في الحالات الهامة أو الملحة لكونه/ها ملزمًا/ ملزمة بدفع نفقات الإعالة.

يرجى إرفاق مستندات لإثبات كافة البيانات المذكورة مثل كشف مفردات الراتب أو الأجر، أو إشعار الموافقة على منح الإعانات بموجب المجلد الثاني عشر من قانون الشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى صحيفة الحساب، أو الإشعار الضريبي الأخير إذا كنتم تمارسون عملاً حرًا.

(د) سوف يتم مراعاة **تكلفة السكن الخاص بكم** طالما أنها لا تتصف بعدم التناسب الملحوظ مع ظروفكم المعيشية. فيما يخص التكلفة الشهرية للسكن، يرجى الإفادة بالنسبة للمساكن المستأجرة بالتكلفة الشهرية للسكن متضمنة الإيجار بالإضافة إلى تكلفة التدفئة والمصاريف الإضافية (تلك هي حصة المستأجر من تكاليف التشغيل). أما تكاليف الكهرباء (طالما إنها ليست من تكاليف التدفئة) أو الهاتف، فلا تحسب ضمن تكلفة السكن. وبالنسبة للمساكن التملك، يرجى الإفادة بنسبة الفائدة ومعدل السداد للقرض أو الرهن العقاري أو الدين العقاري بالإضافة إلى تكلفة التدفئة والتكاليف التشغيل.

(هـ) إنه من مصلحةكم الإدلاء بمعلومات حول الأشخاص الذين يتلقون **الإعالة** من قبلكم وما إذا كان لديهم دخل خاص، لأن ما تقدمونه من إعالة سوف يتم مراعاته إذا كنتم ملزمون قانونًا به. إذا كانت الإعالة لا تقتصر على دفع نفقات مالية (مثلًا لأن أحد الأبناء لا يتلقً مبالغًا مالية منكم فحسب بل يسكن كليًا أو جزئيًا لديكم وتوفرون له المأكل والمشرب)، فعليكم ترك تلك الخانة شاغرة. سوف يتم عندئذ مراعاة مبلغ إعفاء منصوص عليه قانونًا لكل من الأقارب الذين يتم إعالتهم.

(و) يرجى بداية الإفادة ببيانات كافة الحسابات المصرفية الخاصة بكم ويزوجكم/ شريك حياتكم المسجل أو زوجتكم/ شريكة حياتكم المسجلة بشكل مشترك وتلك الخاصة بكل منكم وحده. بما أن أرصدة الحسابات المصرفية يتم احتسابها مع **الأصول** الأخرى إذا وجدت، فتلك المعلومات تُعتبر ذات أهمية حتى إذا لم تكن في حساباتكم أرصدة. يمكن الموافقة على منح الدعم لتلقي المشورة القانونية في حالة امتلاككم أصول إذا كانت هذه الأصول لازمة لتأمين المعيشة بشكل ملائم أو كضمان مناسب للمستقبل. قد تكون تلك الأصول على سبيل المثال

- قطعة ملائمة من أرض البناء قيد الاستخدام الشخصي (مسكن العائلة)،
- مركبة ملائمة مستخدمة من قبلكم أو من قبل عائلتكم، إذا كانت تلك لازمة للحصول على التدريب المهني أو مزاولة العمل،

- مبالغ نقدية أو قيم مالية صغيرة (عادة ما يعتبر من ضمنها المبالغ التي تصل إجمالاً إلى ٥ آلاف يورو لكم شخصياً بالإضافة إلى ٥٠٠ يورو لكل شخص تقومون بإعالتهم)،
 - الأمتعة المنزلية والملابس وكذلك الأغراض اللازمة للتدريب المهني أو لمزاولة العمل (عليكم إدراج تلك الأشياء فقط إذا كانت تفوق نطاق المعتاد أو إذا كانت قِيَمَةً)،
 - القيمة المدخرة في تأمين المعاش الخاص المدعم من الدولة "ريستر رينته".
- إذا كان استخدام أحد الأغراض أو الأصول الأخرى أو الاستفادة من قيمته يشكل مشقة بالنسبة لكم ولعائلتكم، يرجى توضيح ذلك على ورقة منفصلة.

(ز) يمكن مراعاة التزامات السداد وأي أعباء مادية خاصة أخرى إذا كانت تلك في إطار المعقول. تندرج تحت التزامات السداد بصفة خاصة أقساط القروض إذا كان سدادها يتم فعلياً. الأعباء المادية الخاصة التي تحملونها إضافياً على عاتقكم قد تكون مثلاً تكاليف للعلاج الطبي، أو مصاريف للدعم التعليمي الإضافي خارج الإطار المدرسي، أو أقساط لسداد القرض الممنوح بموجب القانون الاتحادي لدعم التعليم (بافوغ)، أو مصروفات إضافية من أجل أحد أفراد العائلة من ذوي الإعاقة. يمكن هنا أيضاً إدراج الأعباء الناجمة عن نفقات الإعالة لصالح الزوج/ة بعد الطلاق أو شريك/ة الحياة المسجل/ة بعد الانفصال. يرجى إرفاق مستندات إثبات عن التزامات السداد المذكورة أو الأعباء الإضافية وعن مدفوعاتكم وعن باقي الدين (مثلاً صورة من عقد القرض أو صور من كشوف الحسابات المصرفية أو ما شابه ذلك).

إذا كنتم تحصلون على إعانات بموجب المجلد الثاني أو الثاني عشر من قانون الشؤون الاجتماعية وكنتم في ظروف حياتية خاصة، فإنه يتم مراعاة الدعم الإضافي الممنوح بسبب الاحتياجات الخاصة المعترف بها وفق المادة ٢١ من المجلد الثاني من قانون الشؤون الاجتماعية أو المادة ٣٠ من المجلد الثاني عشر من قانون الشؤون الاجتماعية باعتباره من الأعباء الخاصة. على سبيل المثال:

- إثبات التعريف وفق العلامة G الخاص بشديدي الإعاقة وبلوغ الحد الأقصى للسن التقاعدي/ العجز التام عن العمل،
- الحوامل بعد الأسبوع الثاني عشر من الحمل،
- الأب أو الأم ممن يرعون أولادهم بمفردهم ويقيمون مع طفل أو أكثر من طفل قاصر،
- ذوي الإعاقة المعترف باستحقاقهم لإعانات محددة وفق المجلد الثاني عشر من قانون الشؤون الاجتماعية،
- الأشخاص المحتاجون إلى تغذية خاصة ومكلفة لأسباب طبية،
- التسخين اللامركزي للمياه،
- احتياجات خاصة جارية لا يمكن تجنبها.

يرجى الإشارة إلى وجود احتياجات خاصة معترف بها بسبب ظروفكم الحياتية الخاصة إذا انطبق ذلك عليكم. في تلك الحالة، لستم بحاجة إلى الإدلاء بمعلومات إضافية حول المبالغ المالية المتعلقة بهذا الأمر.